

الاقتصاد والاعمال

Issue No 104 / Year No 10 / April 1988

نيسان / ابريل / ١٩٨٨ / السنة العاشرة / العدد ١٠٤

نقط



حوار مع مدير مركز أبحاث

اقتصادات الطاقة والموارد الطبيعية

التابع لجامعة لافال في كندا.

البروفسور انطوان أيوب:

أتوقع هبوطاً في أسعار الخام

مؤلفات عديدة. منها التحليل الاقتصادي، الذي مازال يدرس، حتى اليوم، في سوريا، والبتترول أسواق واستراتيجيات، الذي صدر مؤخراً باللغة الفرنسية، في باريس.

الاقتصاد والاعمال، التقت البروفسور أيوب، وكان لها معه الحوار الآتي

يعتبر البروفسور انطوان أيوب (مواليد حلب ١٩٣٦) من أبرز الخبراء في حقل البترول، فهو مدير مركز أبحاث في كندا وأستاذ محاضر في جامعة السوربون في باريس. إضافة إلى عمله كمستشار في حقول النفط والطاقة.

وكان الدكتور أيوب غادر سوريا بعد أن أسس كلية العلوم الاقتصادية في حلب، العام ١٩٦٨ وهو صاحب

تراجع الأسعار سيؤدي إلى إفلاسها. إذاً، هي مجبرة على التفاوض على قاعدة الظروف الجديدة السائدة.

هل ترون في ذلك طريقة لإعادة الثبات إلى سوق النفط، خصوصاً من ناحية تخفيض وزن السوق الفورية وإعادة الاعتبار لأسعار المنتجات مقابل أسعار الخام؟

أيوب: السؤال ذو شقين: الأول، إذا تطور التوسع العمودي، من الطبيعي أن تضعف السوق الفورية للنفط الخام. والسؤال يصبح: إلى أي حد بوسعنا السيطرة على السوق وما الهدف من وراء تلك السيطرة؟ المراقبة الدقيقة لوضع هذا القطاع تسمح بالاستنتاج أنه جيد، فالذي يتوصل إلى اقتناص ٤٠ في المئة من السوق، يكون قد حقق سيطرة فعلية عليها. أما النقطة الثانية، حول إعادة اعتبار أسعار المشتقات، فإن المشتقات لم تفقد اعتبارها، وهي التي رسمت أسعار النفط الخام. والمسيطر على السوق بوسعك كذلك السيطرة على أسعار المنتجات النفطية، وبالتالي على ثبات أسعار النفط الخام. والنمو الذي تعيشه بعض البلدان غير المنتجة إلى «أوبك»، عربية وأفريقية، والاكتشافات النفطية في هذه الدول، يدفعني إلى السؤال:

المسألة تركت انعكاسات أدت إلى عدم ثبات الأسعار فمن الطبيعي أن يؤدي هذا التحول الهيكلي إلى زيادة التنافس. هذه العواطف، مجتمعة ولدت أسواقاً لأجل وأسواقاً فورية. وصار من الصعب التحكم بسوق المشتقات. ومازلنا اليوم نتجاز هذه المرحلة. طبعاً، بوسعنا اعتماد أحد حلين: الأول، قصر الأمد، يقوم على انتظار التطورات للوصول إلى اتفاق تسعيري.

والحل الثاني، يقضي باعتماد خط جديد، فنقول: نحن نسيطر على إنتاج النفط الخام، والشركات على أسواق المشتقات. فلماذا لا نهدد الشركات في أسواقها؟ والشركات هذه تدرك بأنها مهددة، وهي التي وظفت رؤوس أموال طائلة في دول خارج أوبك، وتدرك أن

الشركات العالمية

تدرك أنها مهددة في أسواقها...

وهي مجبرة على التفاوض على

قاعدة الظروف الجديدة السائدة

ما رأيكم بالاتجاه للتنويع الأفقي، الذي تقوم به بعض البلدان المنتجة، عبر شراء محطات ومصافي في البلدان المستهلكة؟

أيوب: قبل الإجابة، لا بد من إشارة إلى النقطة التالية: بعد العام ١٩٧٣، حدث تطور أبرز من ارتفاع أسعار النفط، وهو الانقسام في هيكلية سوق البترول. فهذه الهيكلية كانت قائمة على قاعدتين: الأولى، استغلال الشركات الكبرى للثروة النفطية - من البئر إلى الحطة -، والثانية، الاتفاق ما بين هذه الشركات على كيفية تقاسم السوق. وحتى بداية السبعينات، سيطرت الشركات على استغلال النفط: إنتاجه، نقله، تكريره وتوزيعه ٧٠ إلى ٨٠ في المئة من النفط الخام ومشتقاته في البلدان الغربية (باستثناء الولايات المتحدة). بعد العام ١٩٧٣، دخل تعديل على هذه الهيكلية وانتقل إنتاج النفط الخام وتصديره إلى دول «أوبك»، بينما احتفظت الشركات الكبرى بسيطرتها على نقل المشتقات النفطية وتكريرها وتوزيعها وبيعها.

النقطة الثانية التي أود طرحها هي دخول معظم البلدان المنتجة في مشاريع تكرير كان الهدف منها تصدير المشتقات، وعدم الاكتفاء بتصدير النفط الخام. هذه

يتراجع، والجميع يقتصد باستهلاك الطاقة عامة. ف منذ ١٩٧٣، يتراجع استهلاك البترول في البلدان الصناعية. وبين ١٩٧٣ و١٩٨٦، تراجعت حصة النفط من استهلاك الطاقة من ٤٧ الى ٣٨ في المئة، بينما زادت حصة الطاقة النووية، من ٨ الى ١٥ في المئة، وحصة الفحم من ٢٨ الى ٣١ في المئة، والغاز الطبيعي من ١٨ الى ٢٠ في المئة، والكهرباء من ٥.٥ الى ٨ في المئة. اذاً، مازال النفط في المرتبة الاولى، لكنه فقد سيطرته السابقة. ويقول البعض ان طلب البلدان النامية للنفط سيزداد خلال السنوات المقبلة، وهذا صحيح من ناحية نظرية. فالدول النامية بحاجة الى النفط، والى مختلف انواع. الطاقة، لكن هناك فرقاً شاسعاً بين الاسواق الكامنة، والاسواق الفعلية القادرة على تسديد الفواتير! من هنا، ويمعزل عن عواطفى الشخصية، أتوقع هبوطاً في أسعار النفط. ■

● لماذا لا تدخل البلدان العربية المنتجة للنفط كشريك تجاري

مع الدول المنتجة النامية خارج أوبك؟

● حرب الأسعار فشلت لأننا ترددنا في شراء الشركات

التي شارفت على الافلاس... وذلك لأسباب سياسية

خفف من حدة المنافسة في السوق. لكن كان بوسع السعودية، أو الكويت، القيام بعمليات شراء... لكن السياسة حالت دون ذلك.

⊕ وما توقعاتكم لمستقبل الأسعار؟

■ ايوب: يطالب البعض برفع أسعار النفط، مبرراً هذه المطالبة بأسباب موضوعية مقنعة، لكن الطلب على النفط

لماذا لا تدخل البلدان العربية المنتجة للنفط ضمن «أوبك» كشريك تجاري مع هذه البلدان؟ فهذه المشاركة تؤدي، الى جانب الربح التجاري للطرفين، الى الحد من الضغط الذي تمارسه الدول المنتجة خارج أوبك.

⊖ من هذا المنطلق، كيف تقيمون تحديد الأسعار حالياً، وحرب

الأسعار في السابق؟

■ ايوب: كلما تطور التكامل العمودي، خفت عوامل عدم الاستقرار. فالمللوب، اذاً،

العمل في هذا الاتجاه، وفصله عن مستوى الأسعار. صحيح ان مستوى الأسعار خاضع للعرض والطلب، لكن تحديدها لا يمكن أن يتم الا في أحد سوقين: الأول تنافسي، والثاني احتكاري. الأول يحدد أرضية الأسعار والثاني سقفها. ولا يمكن ثقب السقف من دون تكبد خسائر. أو ثقب الأرضية، من دون الوقوع في الحفرة. وبهذا المعنى ان أسعار النفط، حالياً، أسعار اقتصادية. ولماذا حرب الأسعار؟ هدف اعلان حرب الأسعار كان السيطرة على السوق، وتعميق مأزق الشركات المنافسة.

لكني أضغ الشركات في مأزق، طمعاً في شرائها، وعبر هذه العملية، أحكم سيطرتي على السوق. وحرب الأسعار انتهت الى الفشل، أولاً لأننا ترددنا في شراء الشركات التي شارفت على الافلاس، وذلك لأسباب سياسية. وثانياً، لأن الآخرين قرروا الانتظار، لمعرفة الى أي حد بوسعنا الاستمرار في تكسير الأسعار. فرئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، مثلاً،

امام انهيار أسعار النفط، رفعت الرسوم عن نفط بحر الشمال، فصارت كلفة برميله ٥ دولارات. صحيح ان حرب الأسعار أدت الى افلاس بعض الشركات، التي ابتلعتها الشركات الكبرى، وهذا أمر ايجابي، لأنه

AL - Farsane
7 Dec. 1987

(المصدر: الزمان ٧ ديسمبر ١٩٨٧)

العلمية جان - ماري مارتان والباحث باتريك كريكي بحثاً بعنوان «انتاج أسعار البترول: سيناريو الاسعار غير المتوازنة للدول المنتجة»، كما قدم نائب وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية عبد الحق بوحفص موضوعاً بعنوان «الغاز الطبيعي الجزائري في موازنة الطاقة الدولية». بينما كان موضوع رئيس جمعية «غرين» انطوان ايوب بعنوان «أي استراتيجية للدول المنتجة للنفط والمنافسة لها؟» في حين القى رئيس الشرف للمعهد الفرنسي للبترول بيار ديسبرير محاضرته تحت عنوان «اسعار البترول: الموافقة والخلاف بين الدول المنتجة والمستهلكة». وكان عنوان بحث مدير غرفة التجارة الدولية برنارد بولج دي كوبريه «الشركات البترولية في مواجهة الاسعار المتقلبة»، كما القى مدير عام شركة «سوناطراك» الجزائرية بحثاً تحت عنوان «سعر البترول ودوره في العلاقات الدولية». اما السكرتير العام لغرفة التجارة العربية - الفرنسية بكار توناني فكان بحثه بعنوان «البترول والعملية».

فيما كانت «ارباح البترول في المعاملات النقدية بين الدول العربية» موضوع محاضرة لصندوق النقد العربي (ابو ظبي).
واما بحث رئيس البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا الشاذلي العياري كان تحت عنوان «ارباح البترول والعلاقات العربية - الافريقية»، بينما كانت محاضرة مدير المركز العربي للدراسات البترولية نقولا سركيس بعنوان «ضغط البترول على العلاقات التجارية والمالية والاقتصادية بين الدول العربية والاوربية». اما محاضرة الوزير الفرنسي السابق ميشال جوبير فكانت بعنوان «حرب الخليج والضغط الاقتصادي والسياسي على العلاقات بين الدول العربية والاوربية».

الديون، امام مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية

تعقد منظمة الوحدة الافريقية، اجتماعها الطارئ، الذي دعت اليه اثيوبيا، في اديس ابابا، لمناقشة مسألة الديون التي تقامت ازمته وخاصة بعد انخفاض اسعار المواد الأولية، والكوارث الطبيعية التي حلت في القارة الافريقية. كما سيتم البحث حول وضع استراتيجية افريقية موحدة لمواجهة هذه الازمة وسبل التفاوض مع

ويطالب بعدم الرضوخ للضغط الخليجية، وعدم تقديم تنازلات جمركية وتتبنى هذا الاتجاه هولندا وبريطانيا. وقد المحت الملكة العربية السعودية مؤخراً الى السوق الاوروبية بانها ستوافق على صيغة حل وسط لاطلاق حرية التبادل التجاري، حتى من دون التوقيع رسمياً على اتفاق للتبادل الحر.

وكان حجم التجارة بين السوق الاوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي قد بلغ عام ١٩٨٦ نحو ٢٦,٢ مليار وحدة حسابية اوروبية (اي ما يعادل المبلغ نفسه بالدولار وفقاً لاسعار عام ١٩٨٦)، مع فائض قدره ٢,٤٥ مليار لصالح دول السوق الاوروبية، علماً بان المنتجات البتروكيماوية الخليجية تشكل نسبة تتراوح ما بين ٢ و٤ بالمئة من واردات المجموعة الاوروبية من الخليج، بينما يشكل البترول الخام ٩٠ بالمئة من اجمالي الواردات.

ندوة البترول العربي

تحت عنوان «النفط العربي والتعاون الدولية»، اقام مركز البحوث العربية للبترول وغرفة التجارة العربية - الفرنسية ندوة حول البترول العربي في مقر الغرفة في العاصمة الفرنسية. وقد شارك في هذه الندوة، رئيس المعهد الفرنسي للبترول، الوزير الفرنسي السابق ميشال جوبير ووزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية في الجزائر بلقاسم نبي، ومدير المؤسسة الجزائرية للبترول «سوناطراك»، ورئيس البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا الشاذلي العياري. ورئيس البنك السعودي، الى جانب عدد من الشخصيات السياسية ورجال المال والاعمال والنفط.

وقدمت في الندوة عدة ابحاث قدم مدير المجموعة الوطنية للابحاث

